القضايا المتعلقة بالتدفقات الرسمية

تفاهم ونتري 2002 (الأمم المتحدة).

- إطار تفاهم دولي للتنمية والتعاون.
- إطار تحقيق أهداف اللألفية للتنمية
- التنمية والتعاون كعقد شراكة ما بين الدول النامية والمتقدمة

- الدول النامية تقبل المسؤولية الأولية للتنمية:
  - تعزيز الحاكمية ومحاربة الفساد
  - إرساء السياسات لترويج النمو والتشغيل
  - تعظيم تجنيد الموارد المحلية لتمويل استراتيجيات التنمية

الدول المتقدمة

- الدول النامية التي تتبنى استراتيجيات تنمية شفافة ذات مصداقية تتلقي دعم المجتمع الدولي في شكل مساعدات تنمية متزايدة ونظام تجاري موجه للتنمية، تخفيف عبء المديونية، وتدفقات رأس المال الخاص.
- الدول المتقدمة اتفقت على تنسيق جهودها التنموية الدولية وتحسين نشاطها التنموي.
- منهج مونتراي: تجنيد الموارد المحلية واستخدام التجارة كأدوات تنمية.

التمويل الرسمي للتنمية

- المساعدات الرسمية تلعب دوراً حاسماً في غلق فجوة التمويل في الدول الفقيرة.
- تراجع المساعدات التنموية الرسمية من 0.5% من مدخل الدول المتقدمة في الستينات إلى 0.2% عند صياغة أهداف الألفية للتنمية.
- تفاهم مونتراي أكد على ضرورة تحقيق هدف 0.7% مما شجع الكثير من الدول على إعلان مبالغ مهمة للمساعدات.
- ارتفاع نسبة المساعدات الرسمية إلى 0.33% سنة 2005.

- إسقاطات المساعدات للفترة 2006-2010 أقل من ما هو ضروري لتحقيق أهداف الألفية للتنمية عند سنة 2015.
- الأمم المتحدة تطالب الدول المتقدمة تحقيق هدف 0.7% في أجل أقصاه 2015 وتحقيق هدف 0.5% عند 2009.
- أربعة دول متقدمة حققت هدف 0.7% من المساعدات – الدانمارك، لوكسمبورج، هولندا، النرويج، السويد .
- دول الاتحاد الأوروبي (15) وضع هدف 0.51% لغاية 2010 و0.7% عند 2015.

- رفع المساعدات غير كاف لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، وإنما رفع حصة الدول الفقيرة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.
- قررت الدول المتقدمة تخصيص 0.15-0.2% من دخلها إلى "الدول الأقل نمو" لكن خلال التسعينات لم تحصل هذه الدول سوى نصف هذه النسبة. ولكن حصد تحول بعد تفاهم مونتراي وتسعة دول حققت هذا الهدف سنة 2004.
- توقف اتجاه المساعدات نحو الانخفاض لكن تكوينه يجعله أقل فعالية لتحقيق أهداف الألفية:

- ارتفاع حصة تخفيف عبء المديونية، المساعدات الاستعجالية والمساعدات التقنية لا تساعد على تحقيق أهداف التنمية.

1) تخفيف عبء المديونية موارد محددة مسبقة
2) المساعدات الاستعجالية: طبيعة قصيرة الأجل
3) المساعدات التقنية محدودة الأثر المالي رغم تنوعها في المساعدة التنموية

- بالرغم من ارتفاع المساعدات الرسمية فإن حصتها في دعم موازنات الدول بتراجع.
- المانحون أكثر قلقاً بشأن فعالية المساعدات الرسمية في تحقيق أهداف التنمية الدولية.
- اجتماع روما 2003 حول تناسق المساعدات حدد خطة عمل لتحقيق تناسق سياسات الإعانة الرسمية.

- اجتماع 2005 تعهد فيه المانحون باتباع سياسة متسقة لتحقيق فعالية المساعدات عبر:
  - ملكية استراتيجيات التنمية من طرف الدول الشريكة (المستقبلة) .
  - تحديد الدعم لتحقيق هذه الاستراتيجيات.
  - تنسيق خطط الدول المانحة.
  - اتباع منهج الإدارة بالنتائج
  - المحاسبة المتبادلة للدول المانحة والمستقبلية.

- تطبيق كامل لهذه المبادىء لتحقيق أهداف محددة، ضروري لرفع نوعية تدفقات المساعدات.
- تبعات المنهج الجديد لتحقيق أهداف التنمية وتبني الاستراتيجيات (مبدأ 1) وتعديل الدعم (مبدأ 2) هو أن المساعدات ترتبط بموازنات الدول المستقبلة
- نسبة المساعدات المحولة للموازنة تصبح في حد ذاتها هدف يجب تحقيقه.
- بالإضافة إلى المساعدات الحكومية الرسمية، الدول النامية ستحصل على قروض من البنك الدولي، والبنوك التنموية الجهوية والإقليمية.

- بنوك التنمية المتعددة الأطراف تلعب دوراً حاسماً:
  - تقديم القروض الميسرة
  - دعم الدول النامية والفقيرة مالياً في ظل تقلبات التدفقات الخاصة عبر تقديم الدعم في حالب انسحاب رأس المال الخاص.
  - المساعدات التقنية
  - تقديم السلع العامة
  - دعم التكامل الإقليمي

- تقديم الضمانات لتدخل القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية
- المساعدة على إصدار السندات للدول الفقيرة في الأسواق العالمية
- تمويل التجارة خلال فترات الأزمات.
- المساعدة على إصدار السندات المحلية.
- تقليل تكاليف القيام بالعمل مع البنوك التنموية عبر الشفافية وتبسيط الإجراءات وتقليل المشروطية.

- التمويل الخارجي مكمل وداعم لتجنيد الموارد الداخلية لتحقيق التنمية.
- الدول النامية عبر تاريخها الحديث عرفت أزمات مديونية أدت إلى تباطىء النمو وتراجع عملية التنمية.
- خدمة المديونية يمتص جزء مهم من المساعدات وتدفقات رأس المال الخاص.
- تفاهم مونتراي يدعو إلى تخفيض عبء مهم للمديونية لتحرير الأموال لخدمة أهداف التنمية.
- إبقاء مستوى المديونية في مجال يمكن استدامته في الأجل الطويل.

- تم إحراز تقدم في تقليص عوائق الاستدامة، فإن مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون تدهورت خلال التسعينات.
- تم اعتماد مبادرة HIPC سنة 1996 وتحسينها 1999 وتمديدها 2004 سنتين للسماح للدول الفقيرة من الاستفادة من تخفيف عبء مديونيتها .
- 29 دولة حصلت على تخفيف عبء المديونية 19 وصلت إلى نقطة الانتهاء و10 وصلت إلى نقطة القرار.

- توجد 11 دولة إضافية تنطبق عليها معايير المبادرة والتي يمكن تخفيف عبء مديونيتها (من بينها السودان والصومال) .
- تعهدات الدول أدت إلى رفع الإنفاق الاجتماعي أكثر من خفض عبء المديونية مما أدى إلى تراكم جديد للمديونية (برامج HIPC كانت أكثر تفاؤلاً فيما يخص المستقبل الاقتصادي للدول الفقيرة) .
- أغلب التعهدات في برامج HIPC كان في شكل شطب ديون ثنائية متأخرة الدفع.

- نظراً لمحدودية HIPC وافق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء المديونية (MDRI) لإلغاء 55 مليار دولار مديونية دول HIPC التي وصلت إلى نقطة النهاية والتي ستصل هذه النقطة ومستحقة للبنك الدولي والصندوق والبنك الأفريقي للتنمية.
- تمويل هذه العملية من طرف G8 بالنسبة للبنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية، أما صندوق النقد الدولي فسيشمل العملية من موارده الخاصة.
- تخفيف عبء مديونية الدول غير الفقيرة والدول ذات الدخل المتوسط عبر منهج نادي باريس المعرف بمنهج "ايفيان" وطبق لمعالجة مديونية العراق.

- استدامة المديونية يعتمد على تخفيف عبء المديونية وكذلك على إمكانيات النمو والتجارة. وبالتالي فإن شركاء التنمية يمكن لهم المساهمة في تحقيق هذه الاستدامة عبر تحسين حظوظ والنمو والصادرات للدول المدينة.
- إعادة النظر في مفهوم استدامة المديونية: تقرير الأمم المتحدة 2005 اقترح تعريف استدامة المديونية بالمستوى الذي يسمح بتحقيق أهداف التنمية للألفية والوصول إلى 2015 دون ارتفاع في مؤشرات المديونية.
- هذا المنهج يسمح بوضع استدامة المديونية في قلب أهداف التنمية. وخاصة ربط المقدرة على الدفع ببرامج التنمية البشرية ومحاربة الفقر.

صافي التدفقات الرأسمالية للدول النامية (مليار دولار)

2005	2000	1997	
248.4	47.1	84.5-	الحساب الجاري
2.6	0.8	1.5-	% من الناتج المحلي
			التدفقات المالية
298.9	182.9	199.3	▪صافي التدفقات الرأسمالية
237.5	168.8	168.7	▪صافي تدفقات FDI
61.4	14.1	30.6	▪صافي تدفقات المحطة
120.1	1.0-	107.2	▪صافي تدفقات المديونية
71.4-	5.7-	13.1	▪الدائنون الرسميون
0.7	7.9	9.2	▪البنك الدولي
41.1-	10.7-	3.4	▪صندوق النقد
31.0-	2.9-	0.5	▪آخرون
191.6	4.7	94.1	▪الدائنون الخواص
122.3	11.5	85.0	▪صافي الديون طويلة الأجل
61.7	20.5	38.4	السندات
67.4	5.2-	44.0	المصارف
6.7-	3.8-	2.7	أخرى
69.3	6.8-	9.2	صافي القروض قصيرة الأجل
52.6	28.7	25.3	المساعدات الثنائية
18.8-	23.0	38.3	صافي التدفقات الخاصة
166.8	85.2	71.2	تحويلات العاملين

صافي مدفوعات المساعدات الرسمية

2005	2000	1990	
106.5	53.7	54.3	مانحي لجنة المساعدات DAC
80.1	40.2	42.4	▪مجموعة G7
27.5	10.0	11.4	▪الولايات المتحدة
13.1	13.5	9.1	▪اليابان
10.8	4.5	2.6	▪المملكة المتحدة
10.1	4.1	7.2	▪فرنسا
9.9	5.0	6.3	▪ألمانيا
3.7	1.7	2.5	▪كندا
5.1	1.4	3.4	▪إيطاليا
55.7	25.3	28.3	دول الإنشاء الأوروبي

المساعدات الرسمية وتخفيف عبء المديونية

	المساعدات الرسمية	منح تخفيف عبء المديونية	خارج تخفيف عبء المديونية
مانحي لجنة المساعدات DAC	106.5	23.0	83.5
▪مجموعة G7	80.1	20.2	59.9
▪الولايات المتحدة	27.5	4.1	23.4
▪اليابان	13.1	3.6	9.5
▪المملكة المتحدة	10.8	3.7	7.1
▪فرنسا	10.1	3.2	6.9
▪ألمانيا	9.9	3.6	6.3
▪كندا	3.7	0.5	3.2
▪إيطاليا	5.1	1.7	3.4
دول الإنشاء الأوروبي	55.7	27.9	27.8

مُكونات المساعدات الرسمية

	1990	2001	2005
مانحي لجنة المساعدات ODA	54.3	52.4	106.5
▪المساعدات الثنائية	38.5	35.1	82.0
▪تخفيف عبء المديونية	1.5	2.0	23.0
▪التعاون الفني	11.4	13.6	21.6
▪المساعدات الاستعجالية	1.1	3.3	12.7
▪التكاليف الإدارية	2.0	3.0	4.0
▪المساعدات ذات الطبيعة الخاصة	15.9	21.8	61.3
▪المساعدات المتعددة الأطراف	52.7	17.3	24.5
▪إجمالي المساعدات باستثناء المديونية	38.4	50.5	83.5
▪إجمالي المساعدات باستثناء المساعدات الخاصة		30.6	45.2

توزيع تخفيف عبء المديونية حسب مستوى الدخل والمناطق

2004	2000	1990	
7.1	2.0	4.3	منح تخفيف عبء المديونية
3.4	1.2	0.9	الدول الأقل نمو
2.7	0.3	1.1	دول أخرى ذات الدخل المنخفض
5.0	1.3	2.2	جنوب الصحراء
1.2	1.2	2.2	مناطق أخرى

التكاليف المقدرة لمبادرة HIPC نهاية 2004

	نقطة الانتهاء (18 دولة)	نقطة القرار (11 دولة)	المجموع (29 دولة)
الدائنون المتعدد والأطراف	14.5	5.8	20.3
البنك الدولي	7.0	2.3	9.3
IMF	2.2	0.8	3.0
البنك الأفريقي للتنمية	1.9	1.5	3.4
مُؤسسات أخرى	2.1	0.9	3.0
الدائنون الرسميون	12.3	7.0	19.3
نادي باريس	8.9	5.8	14.7
دول أخرى	3.3	0.3	3.7
الدائنون التجاريون	0.7	0.8	1.5
الإجمالي	27.5	13.6	41.1

مديونية الدول النامية

2005	2000	1985	
2800.39	2283.95	929.17	مخزون المديونية الإجمالي
2194.4	1909.5	757.08	ديون طويلة الأجل
1433.6	1363.8	672.21	دين عام ومضمون
760.78	545.2	84.87	خاص غير مضمون
49.23	58.4	38.166	ديون صندوق النقد
556.68	316.42	133.9	ديون قصيرة الأجل
444.2	262.13	91.193	مدفوعات المديونية
393.3	256.3	54.6	الأقساط
117.45	120.64	65.82	الفوائد
1.496	121.6-	27.6-	صافي تحويلات المديونية

ثالثاً: مؤشرات التقدم المحرز
تُقاس على المستوى الوطني وترصد على المستوى الدولي

	الملكيـــة	أهداف لعام 2010
1	للشركاء استراتيجيات تنمية جاهزة للتطبيق – عدد من البلدان لها استراتيجيات تنمية وطنية (بما في ذلك وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء) ذات أولويات استراتيجية واضحة ومرتبطة بإطار نفقات متوسط الأمد وتشملها الموازنات السنوية.	ما لا يقل عن 75 في المائة* من البلدان الشريكة
	المواءمة	أهداف لعام 2010
2	أنظمة قطرية يعول عليها – عدد من البلدان الشريكة لديها أنظمة للتوريدات وإدارة المالية العامة، وهي إما (أ) تلتزم بممارسات جيدة مقبولة على نطاق واسع أو (ب) لديها برنامج إصلاح جاهز للوصول إلى تلك الممارسات.	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر / أيلول 2005
3	تدفقات المعونة تتواءم مع الأولويات الوطنية – نسبة مئوية من تدفقات المعونة للقطاع الحكومي ترد في الموازنات الوطنية للبلدان الشريكة.	85 في المائة* من تدفقات المعونة مسجلة في الموازنات
4	تدعيم القدرات عن طريق تنسيق المساندة – نسبة مئوية من مساندة الجهات المانحة لتنمية القدرات تقدم عن طريق برامج منسقة ومتسقة مع استراتيجيات التنمية الوطنية في البلدان الشريكة.	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر / أيلول 2005
5	استخدام الأنظمة القطرية – نسبة مئوية من الجهات المانحة وتدفقات المعونة التي تستخدم أنظمة التوريدات و/أو إدارة المالية في البلدان الشريكة، التي إما (أ) تلتزم بممارسات جيدة ومقبولة على نطاق واسع أو (ب) لديها برنامج إصلاح جاري لتحقيق تلك الممارسات.	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر / أيلول 2005
6	تدعيم القدرات عن طريق تجنب هياكل التنفيذ المتوازية – عدد من وحدات تنفيذ المشروعات المتوازية لكل بلد معني.	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر / أيلول 2005
7	المعونات أكثر استقراراً – نسبة مئوية من مدفوعات المعونة تُدفع وفقاً لجداول متفق عليها في أطر سنوية أو متعدد السنوات.	ما يقل عن 75 في المائة* من هذه المعونات تدفع حسب جداول زمنية
8	إلغاء ربط المعونات – إلغاء ربط نسبة مئوية من المعونات الثنائية.	تقدم مستمر

		أهداف لعام 2010
	التنسيق	
9	استخدام ترتيبات أو إجراءات مشتركة – نسبة مئوية من المعونات مقدمة في إطار نهج مستندة إلى برامج.	ما لا يقل عن 25 في المائة*
10	تشجيع التحليل المشترك – نسبة مئوية من (أ) البعثات الميدانية و/أو (ب) العمل التحليلي القطري، بما في ذلك عمليات التشخيص التحليلي المشتركة.	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر / أيلول 2005
	الإدارة من أجل تحقيق النتائج	أهداف لعام 2010
11	أطر موجهة نحو تحقيق النتائج – عدد من البلدان لديها أطر لتقييم الأداء تتسم بالشفافية ويمكن رصدها وذلك لتقييم مدى التقدم المحرز مقارنة بما يلي (أ) استراتيجيات التنمية الوطنية و(ب) البرامج القطاعية.	75 في المائة* من البلدان الشريكة
	المساءلة المشتركة	أهداف لعام 2010
12	المساءلة المشتركة – عدد من البلدان الشريكة تضطلع بعمليات تقييم مشتركة للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونات بما في ذلك الالتزامات الواردة في هذا الإعلان.	تحديد الهدف من التحسين بحلول سبتمبر / أيلول 2005

* هذه الأرقام ستتأكد أو تعدل بحلول سبتمبر / أيلول 2005.

التمويل الرسمي للتنمية

المساعدات الرسمية للتنمية

- المساعدات الرسمية كحل لعدم كفاية التدفقات الخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات بعد الحرب العالمية الثانية في إطار موجات التحرر والاستقلال والحرب الباردة.
- تزايد التدفقات الخاصة للدول النامية وانتهاء الحرب الباردة أعطت الانطباع بانتهاء ضرورة المساعدات.
- تقلب ومخاطر التدفقات الخاصة في الثمانينات وأزمة شرق آسيا سنة 1997-1998 وتفاقم المشاكل التنموية للدول الفقيرة وتزايد تهميشها أدى إلى إعادة إحياء دور مساعدات التنمية الهام في العلاقات الاقتصادية الدولية.

- تحويل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية في قلب السياسات الداعمة للتنمية منذ الخمسينات.
- ضرورة تسريع معدلات النمو وإحداث التنمية يتطلب تدفقٍ مستمر لرؤوس الأموال، بالإضافة إلى تجنيد الموارد المالية المتاحة داخليا .
- الأمم المتحدة طالبت بتوفير مساعدات وقروض ميسرة للدول النامية للتغلب على فجوة الموارد وطالبت البنك الدولي لإنشاء الشركة المالية الدولية سنة 1954.

- في 1958 طالبت جمعية الكنائس الدول المتقدمة بتخصيص 1% من دخلها في شكل مساعدات وقروض مسيرة للدول الأقل نمواً. وتم اعتماد هذه النسبة من طرف الأمم المتحدة وضمنت في أهداف العشرية للتنمية وتم التأكيد عنها من طرف الأونكتاد سنة 1964.
- طالبت الأونكتاد في سنة 1968 و0.75% من ناتج الدول المقدمة كمساعدات وأدت حسابات التمويل عشرية التنمية الثانية على أساس 6% معدل نمو 6% إلى اعتماد 1% من وثم اقتراض أن التدفقات الخاصة تصل إلى 0.3%.

- لم يتم بلوغ هذا الهدف بالإضافة إلى تراجع هذه النسبة حيث تراجعت نسبة المساعدات إلى إجمالي إنتاج الدول المتقدمة (OECD/DAC) من 0.53% بداية الستينات إلى 0.39 خلال 66-69 إلى 0.32 خلال 70-1973. وارتفع هذا المؤشر 0.35 خلال 82.83 لكن انخفض إلى أدنى مستواه مع بداية الألفية إلى 0.21%.
- نتيجة لهذا التدهور المستمر حاول تفاهم مونتراي (2002) إلى إعادة دور المساعدات في تمويل التنمية. خاصة في دعم الدول الفقيرة ودعي إلى رفعها إلى 0.7% من دخل الدول الغنية.

- من المتوقع أن تصل المساعدات $130 مليار سنة 2010 لكن لا زالت دون التوقعات وتشير التقديرات أن الاحتياجات من التحويلات للفترة 2006-2010 تقدير بحوالي 150 مليار دولار لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.
- الاتحاد الأوروبي وأعضائه يقدم أكثر من نصف المساعدات الرسمية وأغلب أعضائه تعهدت بتقديم 0.7% من دخلها بحلول 2015.

المساعدات الرسمية وأهداف الألفية للتنمية

- المساعدات تهدف إلى توفير الموارد في شكل ديون ميسرة وهبات تضافٍ إلى الموارد الداخلية لتمويل أهداف التنمية المحلية أو المعلنة دوليا .
- حققت الدول النامية أهداف العشرية (60 و70) وانهيار النمو في الثمانينات وتراجعت المساعدة أيضا .
- أهداف الألفية للتنمية (2000) تمثل تحولاً جذرياً في منهجية معالجة التنمية. تزايد الأدلة على عدم استيفاء أهداف النمو والمساعدات بالإضافة إلى تباين توزيع منافعه في عالم معلوم.

- تحقيق أهداف الألفية يحتاج إلى تمويل خارجي وتعتبر إعادة صياغة هيكل المساعدات أحد الوسائل لتحقيقٍ ذلك.
- بالرغم من تزايد المساعدات مؤخراً لكن هيكلها يدل على قلة مساعداتها لموازنة الدول النامية وبالتالي يقلل من جهود الدول الفقيرة في تحقيق أهداف الألفية للتنمية.
- كما أن المساعدات يجب أن يتغير توزيعها جغرافياً لكي تذهب أساساً للدول الفقيرة والدول الأقل نمواً. قررت الدول المناحة سنة 1990 منح 0.15 0.20% من دخلها للدول الفقيرة والأقل نمواً.
- قليل من الدول حققت هذا الهدف، بالإضافة إلى تراجع المساعدات للدول الفقيرة خلال التسعينات.

- هنالك عدة عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد أثر المساعدات على أهداف التنمية:
- تحقيق الأهداف يحتاج إلى تدفق مستمر للمساعدات لرفع قدرة الدول الفقيرة على الاستثمار.
- تدفقات المساعدات من الدول الغنية تتبع الدورة التجارية، وكذلك تقييم أداء الدول المستقبلية وكذلك تغير سياسات الدول المانحة.
- هذا التذبذب في المساعدات يؤثر سلباً على النمو والاستقرار في الدول الفقيرة وعلى فعالية المساعدات.

- الدلائل الأمبريقية تدل على أثر اللايقين في تغير المساعدات أكبر من أثر تذبذب المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- المساعدات تزيد من التذبذب ويتناغم مع الدورة التجارية.
- تراجع المساعدات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحكومي وبالتالي تعديل قوى في الموازنة وخفض الإنفاق ورفع الضرائب.
- تذبذب المساعدات أكثر من تذبذب أسعار الموارد الأولية.
- تذبذب المساعدات يؤدي إلى مصاعب اقتصادية كلية تنعقد في الدول الصغيرة ذات القدرة المنخفضة للامتصاص وعدم وجود قطاعي مالي متطور.

- في الدول ذات الأسواق المالية العميقة تلوث المساعدات أكثر فعالية في التأثير على النمو.
- تدفقات المساعدات قد تؤدي إلى تحسين معتبر لسعر الصرفِ وظهور ظاهرة "المرض الهولندي" وتعقيم اثر التدفقات قد يكون مكلفا.
- ارتفاع تدفقات المساعدات قد تؤدي إلى تدفقات رأسمالية خاصة سالبة أو ارتفاع كبير للاحتياطي مما يؤثر سلبا على النمو وتقليل الفقر.
- التذبذب قد يكون ناجم عن الاختلاف ما بين التعهدات والتحويلات الفعلية.
- تذبذب المساعدات أعلى من تذبذب الدخل والإنتاج بالإضافة إلى ازدياد هذا التذبذب مع ازدياد الاعتماد على المساعدات.

- الدول التي تعاني من ارتفاع من تذبذب الدخل تعاني أيضاً من تذبذب المساعدات.
- على الدول المانحة معالجة تذبذب المساعدات للسماح للدول الفقيرة إدارة مضبوطة للموازنة والاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مستدامة.
- مشروطية المساعدات يعتبر مصدر آخر لتذبذبها ناجمة عن شروط منح المساعدات بالإضافة إلى شروط تقييم برامج المساعدات خاصة في إطار برامج صندوق النقد الدولي.
- المشروطية أداة غير فعالة في غياب تبني الدول المستقبلة للسياسات وعدم استدامتها وبالتالي عدم فعالية المساعدات في تحقيق الأهداف التي تطلعها الدول المانحة.

- تخلي بعض الدول (بريطانيا 2005) عن بعض الشروط خاصة تلك غير المتفق على أثرها على التنمية مثل الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية وبقاء المشروطية للتأكد أن الأموال تستخدم في أغراض المشاريع المسيطرة.
- المساعدات الرسمية الثنائية اتجهت لأن تكون مركزة في عدد محدود من الدول.
- الدول العشرين الأولى في المساعدات تحصل على أكثر من 50% من المساعدات الثنائية وأقل من 50% من الدول تحصل على أكثر من 90% من المساعدات من دول لجنة المساعدات الدولية.

- تركز المساعدات يدل على سلوك القطيع من طرفه المانحين. التركيز ناجم عن اعتقاد فعالية المساعدات في الدول ذات احتمال النجاح.
- اختيار الدول المانحة يزيد من تذبذب المساعدات.
- ازدياد عملية الاختيار نهاية التسعينات عبر منهج التأثير عبر PRSP وHIPC.
- قياس سلوك القطيع بمؤشر LSV مبني على الاختلاف ما بين التغير الفعلي للمساعدات والسلوك المتوسط في حال أنه LSV أكبر من 0.1 هذا يدل على وجود سلوك قطيع معتبر.

فعالية المساعدات

- إن ربط المساعدات بأهداف التنمية افترضت أن رفع المساعدات يزيد من النمو في الدول النامية ويمكنها من تحقيق أهداف الألفية للتنمية.
- لكن الدلائل الأمبريقية لا تدل على علاقة قوية ما بين النمو (أو التنمية) والمساعدات. دراسة البنك الدولي (1998)
- معرفة العوائق التي تحد من فعالية المساعدات في المساهمة في النمو وتقليل الفقر وتحقيق التنمية البشرية.
- ضعف المناهج السابقة لتوصيل المساعدات والعمل على تطويرها لرفع الفعالية.

- يوجد رأيان مهيمنان حول عدم فعالية المساعدات وضعف علاقتها بالتنمية في الدول المستفيدة:

1) المساعدات تكون فعالة عندما تكون سياسات الحكومة جيدة وفعالة، وبالتالي فإن اختيار المساعدات للدول ذات السياسات الجيدة ومستويات الفقر المرتفعة ستؤدي إلى تخفيض الفقر.

2) فعالية المساعدات غير مرتبطة بفعالية السياسات الداخلية فقط وإنما تحدده عوامل كثيرة خاصة سياسات توجيه واختيار المساعدات

- الرأي الأول متأثر بالدراسات والبحوث والدلائل التي تنتجها مؤسسات دولية مؤثرة مثل البنك الدولي (دراسة 1998)
  - السياسات مهمة لفعالية المساعدات
  - توزيع المساعدات نحو الدول ذات السياسات الجيدة
  - نصيحة مبلغة في العديد من دراسات البنك الدولي منها:

Collier and Dollar 2001, 1999

Burnside and Dollar 1997, 2000

- هذه الدراسات استخدمت مقياس "Country Policy and Institution Assessment (CPIA)" لترتيب الدول حسب جودة السياسات. تخصيص المساعدات حسب الارتباط ما بين المساعدات ومؤشر السياسات فإنها ستسمح بتعظيم عدد الأفراد الذين يتلخصون من الفقر.
- توجيه المساعدات نحو الدول ذات السياسات الجيدة سيضاعف عدد الأفراد الذين يتخلصون من الفقر ويتطلب مضاعفة المساعدات بثلاثة مرات على نفس تركيبة التخصيص.

- دراسات البنك الدولي أثبتت أيضاً ضعف العلاقة ما بين النمو والمساعدات (خاصة الثنائية) وذلك لقلة استهدافها للدول الفقيرة وغير موجهة للدول ذات السياسات الجيدة.
- بعض الدراسات انتقدت مفهوم تعريف السياسات الجيدة المستخدم في CPIA وكذلك من ناحية المنهجية وطرق القياس الاقتصادي.
- المساعدات والنمو:

1) المساعدات موجهة نحو تعديل الاقتصاد في حال التعرض لصدمات خارجية.
2) بيانات المساعدات تحتوي على مبالغ.

- تخفيف عبء المديونية والتي لا تمثل مساهمة حقيقية لتمويل النمو.
- المساعدات الثنائية تستخدم في بعض الأحيان لدفع وشطب المتأخرات مع المؤسسات المتعددة الأطراف.
- باستخدام تعريف محدد للمساعدات الموجهة نحو الاستخدامات الاقتصادية وجد علاقة موجهة ما بينها والنمو.
- بعض الدراسات تؤكد على أهمية العوامل الأخرى في التأثير على فعالية المساعدات:

- الهشاشة الاقتصادية
- الصدمات الخارجية
- الصراعات والحروب
- العوامل الجغرافية

- بالرغم من هذهٍ النتائج لا زال التأكيد على الحاكمية الجيدة والتغير المؤسسي طاغيا على المناظرات حول المساعدات والتنمية.

- جهود المانحين لتحسين فعالية المساعدات:
- اهتمام الدول المانحة بفعالية المساعدات التي تقدمها .
- مبادرات الدول تهدف إلى:
  - تحسين التنسيق ما بين المانحين.
  - تحسين تصميم برامج الإعانات
  - تحسين للسياسات المحلية في الدول المستفيدة
  - إدماج PRGF و HIPC

- هذه المبادرات لم تقلل تذبذب المساعدات وعدم استقرارها حتى في حالة الدول التي تطبق PRGF و HIPC.
- اجتماع روما 2003 حول اتساق المساعدات تم إعداد خطة عمل لضمان اتساق:
  - البرامج والسياسات
  - الطرق وممارسات الدول المانحة
- اجتماع باريس 2005 لتعزيز الاتساق.
- الاتفاق على إطار لتحقيق الفعالية وحددت 5 مجالات لتحقيقها:

- تبني برامج وسياسات التنمية
- تناسق المساعدات مع متطلبات السياسات
- اتساق جهود المانحين
- الإدارة بالنتائج
- المحاسبية المشتركة للمانحين والمستفيدين.

- تضمنت الإتفاقية 50 تعهد لتحسين نوعية المساعدات ويتم متابعتها بـ 12 مؤشرا.
- تحديد أهداف لكل المؤشرات من طرف DAC.

الديون الخارجية الرسمية

- التمويل الخارجي يكمل ويدعم الموارد المحلية.
- الدول النامية عرفة سلاسل مستمرة من أزمات المديونية أدت إلى تباطيء النمو وتفاقم معدلات الفقر وتراجع مستويات التنمية.
- أهمية مستويات مديونية مستدامة لتحقيق التنمية.

الديون الرسمية والتنمية

- بعد الحرب العالمية الثانية افترض بأن تمويل التنمية سيتم عبر الهبات والقروض الميسرة من الجهات المتعددة الأطراف.
- لكن القروض الثنائية الرسمية والقروض التجارية الخاصة شكلت أكبر جزء من تدفقات المديونية.
- الديون المتعددة ركزت على مشاريع البنية التحتية وتقيم حسب الاستخدام الكفؤ للموارد باستخدام معدل عائد اجتماعي افتراضي.
- لم تأخذ بعين الاعتبار مقدرة المشاريع في توليد مداخيل بالعملة الصعبة الضرورية لخدمة المديونية.

- القروض الثنائية كانت تتم بطريقة اعتباطية ad-hoc بدون تنسيق مع الدائنين ولا مع الهيئات داخل الدول المقرضة (الدائنة). مع التركيز والاهتمام على القضايا السياسية والمحلية دون الاهتمام بقدرة البلدان في خدمة هذه المديونية.
- الأسواق الخاصة أصبحت المهيمن على تمويل التنمية في الدول النامية. حيث تمنح القروض بناءاً على الجدارة الائتمانية للدول مع إضافة علاوة مخاطرة على أسعار الفائدة وتحسب المبالغ بعملات محددة.

- أدت المنافسة ما بين الدائنين والاعتبارات الخاصة بحصص السوق إلى تغاضي إشكاليات استدامة المديونية والمقدرة على الدفع وخدمة الديون.
- لم يتم التنسيق ما بين البنوك حول المخاطر التي تواجهها الدول ومستويات مديونيتها ومدى استدامتها.
- تسارعت مستويات مديونية الدول النامية وبدأت تظهر الضغوط على ماليتها منذ بداية السبعينات. وبالرغم من أنها حققت معدلاٍت نمو وصل إلى 5% في الستينات إلا أن نصف احتياطيها كان مجندا لخدمة المديونية الرسمية.

- ومع تراجع التدفقات المالية للدول النامية تدهورت مقدرتها على خدمة المديونية وتطلب الأمر تدخل نادي باريس لإعادة جدولتها .
- في الستينات والسبعينات أكثر من نصف مخزون المديونية كان خاضعاً لإعادة الجدولة.
- استمرار انخفاض المساعدات الرسمية وتركيز المانحين على الدول الفقيرة وظهور التدفقات الخاصة نتيجة ارتفاع السيولة في أسواق اليورو – دولار أدى إلى ارتفاع المديونية الخاصة.

- أدى انهيار أسعار السلع الأولية التي سبق ارتفاع أسعار النفط 1973 إلى خلق مصاعب في خدمة المديونية. مما حذا بمجموعة 77إلى المطالبة بإلغاء الديون.
- ومع ارتفاع أسعار النفط وانهيار نظام سعر الصرف المثبت أدت إلى تفاقم مديونية الدول النامية مما أدى إلى إعادة جدولة ثانية.
- ومع نهاية السبعينات بدأت تدفق رأس المال الخاص بالارتفاع مجدداً حيث وصل مخزون مديونية الدول النامية إلى أكثر من 640 مليار دولار سنة 1981.

- تعاظم دور صندوق النقد الدولي في المفاوضات الرسمية عن تقييم مقدرة الدول على خدمة المديونية وتقديم برامج تصحيح هيكلي وتحوطيه مع حساب الفجوة التمويلية وتقديم قروض تمويلية شريطة القيام بجملة من الإجراءات والسياسات التي تعيد التوازن لميزان المدفوعات.
- نتيجة هذه المصاعب تم تطوير مؤشرات إحصائية لرصد تطورات المديونية ومحاولة التنبؤ بالمقدرة على الدفع.

- أدى تفاقم مديونية دول أمريكا اللاتينية في الثمانينات إلى تغيير طبيعة معالجة المديونية. ركزت حزم إعادة الهيكلة على سياسات التصحيح التي كان يأمل منها إعادة النمو ولكن في الحقيقة أدت إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات على حساب النمو والتنمية.
- خطة برادي اعترفت بعدم مقدرة إعادة الهيكلية على تحقيق حل للمديونية مع إبقاء على معدل مقبول للنمو. وحث الدائنون على التخلي عن مطالبهم للمديونية بقيمتها الاسمية وبالتالي تم إنشاء سوق ثانوية لمديونية دول أمريكا اللاتينية تستبدل مقابل سندات برادي. وساهم عملية خفض الديون انخفاض أسعار الفائدة والتحكم في التضخم وانفتاح الدول النامية وتوسع رقعة اقتصاد السوق والخصخصة.

- هذه التحولات أدت إلى ارتفاع التدفقات الخاصة للدول الناشئة ذات الدخل المتوسط. وكذلك ارتفعت التدفقات الرسمية إلى الدول الفقيرة خاصة أفريقيا جنوب الصحراء. وبالرغم من ارتفاع مخزون المديونية فإن خدمتها كان أقل حدة نتيجة تعاقب خطط خفض الديون وإعادة جدولتها وهيكلتها.
- وارتفعت حصة الديون المتعددة الأطراف لأنها عموماً لا تخضع لإعادة الجدولة ولا لتحقيق عبء المديونية. ونتيجة ارتفاع المساعدات والمنح فإن ارتفاع مخزون الديون الرسمية والمتعددة لم تسبب المصاعب التي سببتها الديون الخاصة. وذلك نتيجة استخدام المساعدات الثنائية في شكل تخفيف عبء المديونية.

- ولكن هذا انعكس سلباً على التنمية حيث أن الموارد من التدفقات استخدمت للحفاظ على المقدرة على خدمة المديونية على حساب التنمية.
- ونتيجة عدم توفر حلاً مشابهاً لخطة برادي فإن الأمر تطلب منهجاً أكثر مباشرة لتخفيض حجم المديونية.

مُبادرة تخفيف عبء المديونية من طرف الجهات المتعددة الأطراف MDRI

- موجهة إلى الدول الفقيرة المثقلة بالديون والتي وصلت إلى نقطة النهاية.
- تخص ديون الجمعية الدولية للتنمية (IDA) والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي.
- توفر تخفيف عبء مديونية على القروض الموزعة قبل ديسمبر 2004 (IMF) و2003 (IDA) ولا زالت قائمة بعد انتهاء مبادرة HIPC.
- المبالغ المتعهد بها لتخفيف عبء المديونية وصلت إلى 36.9 مليار دولار نهاية 2005.
- 20 دولة استفادة ومن الممكن أن تستفاد 20 دولة أخرى.

ما حققته مبادرة HIPC و MDRI

- مخزون مديونية الـ 29 دولة التي وصلت إلى نقطة القرار تم تخفيضها 90%.
- مخزون المديونية NPV (2005) بمليارات الدولارات:
  - قبل تخفيف عبء المديونية التقليدي 88
  - بعد تخفيف عبء المديونية التقليدي 75
  - بعد HIPC 37
  - بعد عفو الديون الثنائية 34
  - بعد MDRI 10

- مؤشرات مديونية HIPC انخفضت إلى مستوى الدول النامية ذات الدخل المنخفض غير HIPCI

	28 دولة 1999	HIPC 2004	دول ذات دخل منخفض 2004
مخزون المديونية/ الصادرات	301	141	108
الديون/ الناتج	70	29	41
خدمة الديون/ الصادرات	15	10	6

- مبادرة HIPC تزيد من الإنفاق الموجه لتخفيض الفقر ومحاربته.

	أفريقيا		دول أمريكا اللاتينية	
	1999	2005	1999	2005
الإنفاق المنخفض للفقر/ المداخيل	44.0	56.7	48.4	53.1
الإنفاق المنخفض للفقر/ المداخيل	6.0	9.8	11.9	14.2

تكلفة مبادرة HIPC حسب الدائنين

التكلفة الإجمالية (2005)	41.7 مليار دولار
صندوق النقد الدولي	3.1 مليار دولار
البنك الأفريقي للتنمية	3.6
بنك أمريكا اللاتينية للتنمية	1.4
البنك الدولي	10
جهات متعددة أخرى	3.0
نادي باريس	15.3
دائنون رسميون آخرون	3.8
دائنون خاص (بنوك تجارية)	1.5